لما يلزم المص قوله الشي فاعل المشتق ومصدوقه لفظ الاسم
قوله واصله معطوف على لفظ المشتق اي لما يلزمه من اتحاد
لفظ المشتق منه واصله قوله المخالف لخصوصية الاتحاد
قوله وان كان اي الاتحاد والجملة حالية قوله بتغايرهما
اعتبارا اي لانه باعتبار كونه اصلا غيره باعتبار كونه مشتقا
قوله فان اصله عندهم ذلك اي اصل اسم وسم بكسر الواو
قوله فحذف اوله تخفيفا بيان للعمل فيه المساوي للعمل في
اخواته العشر وقوله النطق بالساكن الذي هو الميم وهذا
سكون اصلي لا طاري قوله اعل بكسر الهمزة وخلاصته ان
اصله والمشتق منه كل منهما بكسر الواو وفي ح وش ان
اصله عند الكوفيين وسم بفتح الواو وحذفت الواو وعوض
عنها همزة الوصل ولذلك كسرت فالوزن قبل التغيير فعل بفتح
الواو وبعدها اعل فالمحذوف الفا واما عند البصريين فوزنه
قبل التغيير فوزنه فعل وبعدها افع فالمحذوف اللام وقيل
لا حذف ولا تغيير تعويض وانما ابدل من الواو همزة كاعا
واشاح ثم كثر استعماله فعوملت همزته معاملة همزة
الوصل فالوزن بعد الابدال فعل انتهى المراد منه اذا علمت
ذلك فنقول ان في عبارة الش تلفيقا لا يناسب لما قبله من
التشتيت الموجب للحيرة وذلك ان قوله ثم عمل فيه كما
عمل في اخواته العشر عندهم هذا انما ياتي على انه قلب كما اشار
لذلك الاشموني بقوله واشتقاقه عند البصريين من
السمو وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فاخرت فاؤه
فجاءت بعد اللام وجاء تصاريفه على ذلك انتهى فمفاده انه

لما



لما قلب نقول حينئذ حذفت الواو وسكن اوله وعوض عنه
همزة الوصل كما قيل في غيره وقول الش فحذفت اوله تخفيفا
يقتضي بانه حذف قبل القلب وحاصل ما في المسئلة
كما هو معلوم من خارج ان دعوى الكوفيين القلب في تصاريف
الاسم واقع قطعا ووقع الخلاف هل وقع في الاسم قلب اولا فقول
الش فان اصله عندهم ذلك ثم عمل فيه جار على وجود القلب
في الاسم وقوله بعد فحذف اوله انجار على عدم وجود
القلب وهو الصحيح ولذا ذكروا ان مذهبهم اي الكوفيين مؤيد
بقلة الاعلال بالنسبة لما عند البصريين وذلك لان غاية
ما فيه حذف وتعويض واما مذهب البصريين ففيه
زيادة على ذلك وهو السكون ولو قيل بالقلب في وسم
زاد الاعلال على ما عند البصريين ورد بان الهمزة لم تعهد
داخلة على صدره في كلامهم فارتكاب كثرة الاعلال اهون
ارتكاب المصير الى عدم النظير ولا يرد النقض باشاح في
وشاح واعاء في وعاء لان المراد بالهمزة همزة الوصل والهمزة
فيما ذكر من صور النقض همزة القطع قوله تخفيفها اي
لقصد التخفيف وقوله توصلا علة لعوض اي لاجل
ارادة التوصل قوله ينافي الخ اي لان العوض لا يسقط
وانما المنافي له اي للاسقاط قوله لذلك اي بدله قوله لذلك
اي للاسقاط قوله اذ الغرض منه اي من العوض قوله
تكميل الكلمة وتكميلها حاصل حالة الدرج بدون الهمزة
قوله ومن ثم اي ومن اجل ان الغرض تكميل قوله لزم في
التعويض لا يخفى ان كون الغرض التكميل لا ينتج لزوم

فلا يناسب قوله ثم عمل فيه
الخ المقتضي انه حذف بعد
القلب صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)